

القوانين الزراعية في مقاطعات إفريقيا خلال عهد الأسرة النيرفية الانطونية

(96-192م)

Laws in the provinces of Africa during the reign of the Antonine

Nerva dynasty

(AD 96-192)



ط.د عطية سميرة *

atia-samira@univ-eloued.dz

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

أ.د جراية محمد رشدي

djerraya-medrouchdi@univ-eloued.dz

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

مخبر البحث : التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

تاريخ الاستلام: 2022/08/17 تاريخ القبول 2022/09/03 تاريخ النشر 2022/10/13



ملخص: في هذه الورقة البحثية سيتم التطرق لدراسة تحليلية للتشريعات الزراعية في المقاطعات الأفريقية خلال الفترة (96م - 192م) من الاحتلال الروماني، و كذلك الدور الذي لعبته قوانين أباطرة السلالة النيرفية الانطونية في الاقتصاد الأفريقي. فبعد الاحتلال الروماني لأفريقيا حدثت تطورات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية في بلاد المغرب، خصوصا في المجال الزراعي، حيث أجرى أباطرة الرومان الانطونيين العديد من الإصلاحات عبر سن القوانين ، فيما يتعلق بالأراضي الزراعية. من حيث الاستغلال

* المؤلف المراسل

وتوسيع الزراعة وتطوير إدارتها، وتقسيمها إلى عدة أنواع حسب الجودة والمساحة، من خلال مجموعة من التشريعات الزراعية؛ المنظمة للعلاقات الزراعية والإنتاجية. حيث أدت هذه القوانين الزراعية إلى تغييرات أخرى في المجالات الاقتصادية وعلى حياة السكان المحليين بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: السلالة النيرفية الانطونية، قانون هادريان ، ترجان ، التشريعات الزراعية، المقاطعات الإفريقية، قانون مانكيانا.

Abstract:

In this research paper, an analytical study of the agricultural legislation during (96 AD -192 AD) of the Roman occupation period, and the role played by the laws of the Nerva-Antonian dynasty emperors in the African economy will be addressed. After the Roman occupation of Africa, great developments took place in various economic fields in the Maghreb, especially in the agricultural field, where the Antonine Roman emperors made many reforms through the enactment of laws, regarding agricultural lands. In terms of exploitation, expansion of agriculture and development of its management, dividing it into several types according to quality and area, through a set of agricultural legislation; Organization for Agricultural and Productive Relations. These agricultural laws led to other changes in the economic spheres and on the lives of the local population in general. **key words:** The Nervian Antonine dynasty, Hadrian's Law, Trojan, Agricultural Legislation, African Provinces, Manciana Law.

مقدمة:

في هذا البحث سيتم التطرق لدراسة التشريعات المتعلقة بالزراعة، في مقاطعة إفريقيا الرومانية، ومدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي. ويتم ذلك من خلال قراءة النقوش الأثرية للنصوص القانونية، التي يغلب عليها التشريع ومحاولة استقراء وتحليل موضوع الدراسة لفحص فاعلية هذا التشريعات ومدى تطبيقها في مقاطعات إفريقيا الرومانية خلال عهد السلالة النيرفية الانطونية. من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو الدور الذي لعبته إفريقيا في الاقتصاد الروماني؟
2. من هم الأباطرة النيرفو- انطونيين؟ و ما مدى مساهمتهم في التشريع بإفريقيا؟
3. ما هي أهم القوانين الزراعية الصادرة لتحسين أوضاع الزراعة؟
4. ما هي أهداف الحكومة الرومانية من هذه القوانين؟
5. إلى أي مدى ترك التشريع الزراعي تأثيره على الاقتصاد الأفريقي؟

النصوص الأثرية وأهم البنود التشريعية:

كشف علماء الآثار؛ عن مجموعة من النصوص الأثرية، أثناء التنقيب في عدة مواقع بإفريقيا وهذه النصوص عبارة عن؛ مراسيم قانونية، على شكل نقوش مكتوبة على نصب حجرية، وكل مرسوم يتعلق بتنظيم وحدة إنتاج، سواء كانت إمبراطورية. أو دومان¹ ومعظمها استند إلى المراسيم القانونية الشهيرة؛ مانكيانا وهادريان المتعلقة بتطوير الزراعة وتحديد العلاقة بين المستأجرين و ملاك الأراضي. ومن أهم هذه النصوص:

نص نقش عين جمالة : يعتبر هذا النص أهم نص تشريعي بسبب وضوح النقوش اللاتينية عليه. يعود تاريخ هذا النص إلى عام 1906، وتم اكتشافه في وادي بعين جمالة. وهو عبارة عن التماس قدمه مزارعون يطلبون الإذن الرسمي بزراعة الأراضي غير المزروعة والمهجورة. النقش الموجود يحتوي على توقيع يفيد بأن الالتماس المقدم لهم تم قبوله وسمح باستعادته وفقاً لقانون هادريان الذي سمح بذلك².

1) نص هنشير ميتش: تم العثور عليه في وادي مجردة في تونس عام 1896 من قبل الملازم بولان، ينتمي إلى ما يعرف باسم ماباليا سيغا، وهو مرسوم مستوحى من قانون مانكيانا ويتضمن أجزاء من مقالاته ويؤرخ لعصر تراجان (98-117 م) بينما يرجح البعض إلى كونه يعود لنهاية القرن الثاني وتحديدًا في عهد الإمبراطور سيبتيموس سيفيروس (193-211 م)³.

(2) نص عين واصل: اكتشفه الطبيب العسكري كارتون حوالي عام 1891 م بالقرب من عين واصل في تونس ، نقشاً على ثلاثة نصب حجرية ، وهو يقدم حق الملكية ونظام دفع أقساط الضرائب⁴.

(3) نص سوق الخميس: مؤرخ بالفترة من 174 إلى 223 م في عهد ماركوس أوريليوس ، وهو مرسوم ينظم حالة استغلال المزارعين الذين اكتسبوا الحق في استصلاح الأراضي غير المزروعة⁵.

(4) نص جنان الزيتون: يشبه إلى حد بعيد نص عين جمالة ، حيث أنه التماس قدمه مزارعون للموافقة على استصلاح الأراضي غير المزروعة، في الأراضي القاحلة والمستنقعات وفق قانون مانكيانا⁶.

الاسرة النيرفية الانطونية (الاباطرة الصالحين):

تشكل هذه الاسرة من ما يصطلح عليه المؤرخين بالاباطرة الخمسة الصالحين و هم : نيرفا ، تراجان ، هادريان ، أنتونينوس بيوس التقي و ماركوس أوريليوس. اما كومدوس فقد انحدرت الامبراطورية اثناء حكمه، من مملكة الذهب، الى مملكة الحديد و الصداً على حد قول المؤرخ ديو كاسيوس⁷.

تغير الوضع الاقتصادي في شمال افريقيا في عهد السلاسة الانطونية ،عما سبقه، حيث فتحت الإمبراطورية الرومانية المنطقة لتطوير المزارع ، بمنح مزايا معينة مثل دفع ضرائب أقل. كما انتشرت بسرعة غراسة الزيتون⁸ و الكروم إلى جانب زراعة القمح، ولاشك أن أسرة القياصرة الانطونيين لم تشجع كثيرا زراعة الكروم حيث قام كل من تراجان و هادريان عبر قوانينهم بمنح امتيازات للمزارعين لم تشمل مزارعي الكروم⁹. بغرض تقنين زراعته على حساب زراعة القمح و الزيتون.

01/ عهد الإمبراطور نيرفا 96 – 98 م :

هو ماركوس كوكيوس نيرفا ، ينحدر من أسرة عريقة عملت بالقانون أباً عن جد، ويمت عن طريق المصاهرة إلى الأسرة اليوليوكلاودية و بفضل كفاءته كانت علاقته طيبة بالفلايين. و كان يأخذ بمشورة مجلس الشيوخ ، من مشاريعه الاصلاحية ؛ شراء الأرض وتوزيعها على المعدمين من الرومان . كما بدأ مشروع بمقتضاه أصبحت الدولة تفرض رعايتها على أبناء فقراء الأقاليم وتمدهم بالمعونة. كما كان نيرفا محبوباً من السيناتوس ، ومن الشعب الروماني وذلك لأنه أوقف محاكمات الخيانه العظمى؛ تلك التهم الملفقه التي كان الأباطرة السابقون يستخدمونها لتصفية أعدائهم وأعاد كذلك كل المنفيين السياسيين¹⁰ .

قام نيرفا بإعادة إحياء مبدأ "العودة إلى الأرض" المخصصة من الأراضي العامة *ager publicus*.¹¹ فيما يتعلق بالمجتمع الزراعي، يشير ذلك إلى الزيادة في ملكية الأرض من هذا النوع. وعلى هذا النحو فإن الحاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء¹² باتت أمراً ضرورياً، كإجراء مستعجل للملاك الأراضي الجدد في مقاطعة إفريقيا. ولذلك، فإن عمل نيرفا يدعم فرضية وجود قلق مستمر على مستوى الإمبراطورية من احتمال حدوث أزمة زراعية. بالإضافة إلى مصادرة أجزاء كبيرة من أراضي المقاطعات كمتلكات خاصة بالإمبراطور، وبهذا امتلك الإمبراطور مساحات شاسعة من أراضي المراعي الغنية *saltus*¹³ ، وأجرها للرعي والاستغلال الزراعي.

تنتمي معظم النقوش المتعلقة بهذه الممتلكات إلى فترة متأخرة. لكن كلٌّ من تراجان وهادريان، ومعظم خلفائهم، فضلوا عمومًا استخدام قانون مانيكانا، لتسيير عقارات الإمبراطورية لمساعدة السكان الأصليين، بدلاً من دمج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لصالحهم¹⁴ .

02/ الامبراطور تراجان 98-117م :

هو أول امبراطور يجلس على عرش الإمبراطورية ينحدر من أصول غير رومانية وبالتحديد من اسبانيا¹⁵. تقلد العديد من المناصب قبل أن يختاره. نيرفا ويتبناه ويشركه معه في الحكم كولي للعهد.

سلك تراچانوس مع مجلس الشيوخ، سياسة الاحترام والتقدير وتعاون معه وحظى أيضا بحب الجماهير الرومانية، ومنحه السيناتو لقب «أفضل الاباطره، وذلك سنة 100 م. إذ الغي كل احتفالات التآليه السابقه مما جعل السيناتوس والشعب الروماني يثق فيه ويؤمن ببعده عن التجبر¹⁶. شهد عهده الثورة الكبرى 115م في برقة الليبية.

قام ترجان بتحفيز الزراعة ومنع الهجرة من إيطاليا ، ومنح جنوده مساحات من الأراضي، وضغط على أعضاء مجلس الشيوخ على استثمار أموالهم في الأعمال الزراعية في إيطاليا. حيث منح قروضا للمزارعين بفائدة منخفضة للغاية. لتمويل المشاريع الزراعية¹⁷. كما ان قانون ترجان لم يسمح الا بتعويض للكروم العتيق، تشجيعا منه لزراعة الزيتون . رغم ذلك زاد انتاج الخمر مثل انتاج الزيتون¹⁸ ، بسبب سياسة الامبراطور في تقسيم املاك الاهالي العقارية، حيث اضطر عدد كبير منهم لان يشتغل كعامل فلاحي في تلك الاراضي الشاسعة¹⁹ ، بالاضافة الى اصلاحات قانونية ضخمة²⁰ ، ومن اهم القوانين التي طبقتها ترجان قانون مانكيانا *lex manciانا* .

قانون مانكيانا *Lex Manciana* :

هو قانون تم سنه لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين ملاك الأراضي و المزارعين .اهتمت سلطات الإمبراطورية الرومانية في عهد الأسرة النيرفية الأنطونية، و بفترة حكم الامبراطور ترجان، اهتماما مكثفاً بشمال أفريقيا، كمرکز زراعي. وعززت سيطرتها على نسبة كبيرة من؛ الأراضي الزراعية فيها. وكان وادي مجردة الخصب؛ أحد أهم مراكز الأراضي الإمبراطورية. حيث وجدت فيه مجموعة تشريعات "قانون مانكيانا" التي تعد بمثابة سجل إيجار أساسي للمستأجرين، الذين يزرعون الأراضي في مستعمرات الإمبراطورية. وبما أن

قانون مانكيانا كان مقتصرًا على شمال أفريقيا، يبدو أنه كان تنظيم مصمم خصيصًا لظروف تلك المنطقة، وبالتالي فهو يمثل جزء من برنامج سلطات الإمبراطورية طويل الأمد لاستغلال الأراضي الزراعية في شمال أفريقيا²¹. حيث يرى العديد من المؤرخين أن قانون مانكيانا هو تنظيم صاغته الحكومة الإمبراطورية نفسها من أجل تنظيم الزراعة في شمال إفريقيا Manciana²².

وبالنظر إلى الدور الهام الذي لعبته الأراضي الزراعية في الإمبراطورية في جعل شمال أفريقيا واحدة من الموردين الرئيسيين للإمبراطورية لحبوب والغذاء، سيكون من المهم لفهمنا للقوانين المنظمة للزراعة في الإمبراطورية المبكرة، تحديد أصل قانون مانكيانا Lex Manciana، وبنفس القدر من الأهمية، تتبع العمليات التي نفذت بها سلطات الإمبراطورية هذا القانون على الأراضي المستعمرة في الإمبراطورية.

وسعيًا وراء هذا الهدف نشر رجل يدعى مانكيانا، وربما كان مبعوث خاص لأحد الفلاحين، قرارًا عرف فيما بعد بقانون مانكيانا Lex Manciana أطلق فيه يد الراغبين في البذر أو العرس في أرض لم تزرع من قبل في أملاك الأباطرة أو الإمبراطورية بشكل عام. ويبقى لمن يضع يده على هذه الأرض حقه في امتلاكها-حق وضع اليد possessores²³ - ما دام يواظب على زراعتها. وكان لهم حق الزراعة ius colendi دون عقد خاص وصولًا لحق الانتفاع الشخصي²⁴ ius proprius، بشروط حددها القانون، فان غرسوا الأرض بأشجار الفاكهة أو الزيتون كان لهم حق رهنها والوصية بها إلى ورثتهم. بشرط أن يواصل الورثة زراعتها، والسبب هو خلق فئة من المالكين الأحرار على الضياع المملوكة للإمبراطور.

إن تتبع أصل قانون مانكيانا Lex Manciana من شأنه أن يوفر لنا فرصة نادرة لدراسة كيف طورت الإمبراطورية الرومانية تشريعاً طويل الأمد لمشكلة اقتصادية مهمة. لذلك هناك فرضيتان فيما يتعلق بأصل هذا القانون. وقد رأى العديد من المؤرخين أن

قانون مانكيانا Lex Manciana كتشريع صاغته سلطات الإمبراطورية بنفسها من أجل تنظيم الزراعة في شمال أفريقيا. وبدلاً من ذلك، قد يكون هذا القانون قد نشأ كتنظيم إيجار خاص، أو قانون خاضع لموقع معين وظروف خاصة، الذي لم تنفذه سلطات الإمبراطورية إلا تدريجياً على ممتلكاتها الخاصة. ولسوء الحظ، فإن نقص الأدلة يجعل الإجابات الحاسمة على هذه الأسئلة مستحيلة. لأنه لا يوجد مصدراً متوفراً يجبرنا بأي شيء عن أصل القانون²⁵.

حيث سمحت سلطات الإمبراطورية للفلاحين باستغلال تلك الأراضي طالما استمروا في دفع الضرائب، بمجرد انقضاء فترات الإعفاء والمتمثلة في السنوات الأولى من بداية استصلاحها، بدفع حصة ثلث المحصول²⁶، وهي الحصة التي حددها قانون مانكيانا لمعظم المنتجات المزروعة في تلك الأقاليم. بحيث تُدفع الحصص من الثمار التي سيحلبها المستأجرون. حسب ما ورد في نص القانون: " tritici ex area partem tertiam" والتي تعني: "نسبة ثلث القمح من الأرض"²⁷.

أما عن الحصص فلا يتم قياسها على حسب حجم الأراضي المزروعة، ولا من الثمار المنتجة، ولكن حسب خصوبة تلك الأرض. ويمكن تفسير هذا الاختلاف من خلال الوضع القانوني المختلف للأشخاص الذين عولجوا في البند الأول (1) والبند الثاني (2) من نص القانون.

ف: البند الأول (1) يتحدث عن المستأجرين، بينما البند الثاني (2) يتعلق بملاك الأراضي²⁸. بحيث يصبح المستأجر مالِكًا للمحصول خلال الموسم، ثم يدفع الحصة من المنتج بعد الحصاد، ثم يصبح المستأجر العادي مالِكاً للأرض فقط من خلال التقييم، أي يدفع ما عليه، بعد تقييم كميات المنتج.

أما البند 9 فينص على أن من يقوم بتطعيم أشجار الزيتون البرية oleastri يجب أن يدفع ثلث المحصول بعد خمس سنوات من الإعفاء الضريبي، أي كما هو الحال مع غرس

التين والكروم. تتفق هذه المعايير بشكل لافت للنظر مع تلك الخاصة ب قانون هادريان²⁹، الذي سيظهر فيما بعد.

إن المزارعين الرومان كانوا يعتمدون فقط على حصاد زيتون جيد كل سنتين، الحصة التي يجب دفعها في نهاية السنوات العشر- والتي خفضت فيما بعد إلى خمس سنوات- هي الثلث 3/1، تمامًا كما يجب على زارعي القمح والشعير والبقول والكروم، أن يدفع نصيب الثلث 3/1 من المحاصيل أيضًا.³⁰

يضاف إلى ذلك الجانب السلبي المتمثل في استصلاح الأرض المزروعة بالحبوب. نظرًا لأنه يجب تسليم جميع أعشاب العلف إلى المسير أو المتعهد conductores³¹، ويجب دفع رسوم الرعي لرعي الماشية، فمن الواضح أن أرض الرعي كانت بمثابة مصدر دخل للمسييرين conductores.

كان من الواضح أن مبدأ المسير conductores هو تأجير العمليات التي تتطلب الكثير من العمل، مثل زراعة الحبوب والأشجار، مع الحفاظ على الأنواع الواسعة من الزراعة وتربية الحيوانات. وما يرتبط بها من زراعة الأعشاب العلفية تحت إدارتهم الخاصة. أي أن المسير، حريص على توظيف رأس ماله للعمل مقابل إيجار ثابت، عبر نقل العمل الزراعي إلى المستأجرين الصغار. وتجدر الإشارة إلى أن التشريع الأخير يعود إلى الممارسة الصارمة لقانون lex Manciana³².

نص بعض من بنود قانون مانكيانا:

بنود خاصة بالمستأجرين، وهي معدة من قبل رؤساء المستعمرة، بعد أن يأمر المسير أو

المتعهد أو الملتزم³³ conductores، ينقسم النقش إلى 20 بنداً:

1: إذن بزراعة الأشجار المثمرة والأحكام المتعلقة بخدماها.³⁴

2: حصص فواكه المالكين الاراضي من القمح والشعير والبقول والكروم والزيت والعسل.

3: عقوبات لمن ينقلون معدات النحل من البراري saltus الى الاراضي المسوحة .conturiae.

4: اعفاء ضريبي مؤقت عن "اشجار التين الجافة".

5: اعفاء ضريبي مؤقت عن "اشجار التين القديمة واشجار الزيتون".

6: اعفاء مؤقت عن أشجار التين المزروعة حديثاً.

7: اعفاء مؤقت عن كروم العنب.

8: اعفاء مؤقت عن نفس زراعة الزيتون.

9: حول زراعة شجرة الزيتون المطعمة.

10: حول الحقول المحروثة بأعشاب العلف.

11: حول رعي المواشي.

12: غرامات السرقة الميدانية.

13: أولئك الذين زرعوا فليزرعوا... نص مشوه

14: لمن يهجر أرضه لمدة سنتين ليس له الحق المطالبة بها بعد ذلك. وتحويل الى غيره.

15: على المزارعين تقديم واجب السخرة المونيرا³⁵ Mounerarii³⁵ يومين في السنة.

يمكن تنقسم الوثيقة حسب المضامين إلى الأجزاء الرئيسية التالية:

أولاً: أنظمة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.

ثانياً: مايتعلق بالأرض مزروعة.

ثالثاً: حول انتشار غرس الأشجار.

رابعاً: حول أراضي العلف ومراعي الماشية.

الخامس: حول ثمار الفاكهة.

السادس: حول المسيرين-المتعهدين- والوكلاء الاقتصاديين.

سابعاً: حول أعمال السخرة - المونيرا - من المستأجرين.

ثامنا: حول الرسوم أو الضريبة التي يجب أن يتحملها المزارعون.
وهكذا فإن القانون يعالج كلاً من واجبات المستأجر وواجبات المزارع العادي من ملاك الأراضي.

03/ الامبراطور هادريان 117-138م :

هو الامبراطور الثالث بالاسرة النيرفية احياء سياسة السلام الروماني³⁶ pax romana. كان قانون هادريان lex Hadrian أحد أهم القوانين التي روج لها الأباطرة الرومان من بعده، في محاولة لزيادة الإنتاج الزراعي للممتلكات الخاضعة لسלטتهم المباشرة خلال القرن الثاني، حيث كانت شمال أفريقيا واحدة من أهم منتجي الغذاء في الإمبراطورية الرومانية، لأنها كانت توفر ربما ثلثا الحبوب المستهلكة في روما. بالإضافة إلى ذلك، تم تصدير زيت الزيتون في شمال أفريقيا إلى جميع أنحاء غرب البحر الأبيض المتوسط.

من أحكام lex hadrian، إنها ليست مسألة توزيع الأراضي المستصلحة للملكي الأراضي الكبار فحسب، إنما سعى لتقسيم المشاعات غير المستصلحة على فلاحين صغار شريطة زراعتها و المداومة على ذلك³⁷.

كان قانون هادريان أحد أهم التدابير التشريعية التي اعتمدها الأباطرة الرومان من أجل تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي للأراضي التي يسيطرون عليها مباشرة. حيث يسلط الضوء على السياسة الإمبراطورية المتعلقة بعقارات الإمبراطورية.

أما عن السياسة القانونية وإصلاحات هادريان- قد يتناقض هادريان بشدة مع سلفه تراجان إذ يمثل عهد هادريان بداية حقبة جديدة في الإدارة الرومانية لمستعمراتها وفي تاريخ القانون الروماني بعيدا عن النزاعات المعهودة مع تسهيلات أكبر للسكان.

قانون هادريان lex hadrian :

ظهر نقش في وادي مجردة³⁸ (باغراداس سابقاً) يشهد على وجود ما يسمى بقانون lex Hadriana. تم اكتشاف هذا النقش هناك في عام 1999 شرق عين واصل بتونس

اليوم، بفضل عمل بعثة أثرية إيطالية. النقش، في حد ذاته، هو نسخة من قانون هادريان الشهير الذي كان قد أصدره الإمبراطور هادريان، والذي عرفناه سابقا من خلال نقوش عين الجمالة³⁹.

الا ان هذا النقش يكمل المعلومات الناقصة التي عرفناها بالفعل، لأنه يسمح لنا بإكمال بعض الثغرات الموجودة في نقش عين الجمالة. وأبرز شيء هو الإشارة إلى القانون Hadriana lex الواردة فيه التي تظهر أيضًا في نقش وادي مجردة، لكنها لا تظهر في نقش عين الجمالة. تؤكد هذه الوثيقة الجديدة اسم القانون الذي أصدره الإمبراطور هادريان باسم lex Hadriana وامتداده عبر جميع الممتلكات الإمبراطورية. بعد زيارته إلى إفريقيا و تنقله بين مقاطعاتها ، بعدما شهد تدهور اوضاع الفلاحين فسن هذا التشريع الذي وجدت نصوصه الاولى في نقش هنشير ميتش henchir Mettiche بتونس سنة 1896 و هو عبارة عن عقد تسيير⁴⁰.

لكن ما هي الفوائد التي يعود بها سن هذا القانون على المزارعين؟ وما هي نوايا الإمبراطور في سن هذا التشريع؟ ربما لسعي إمبراطور مثل هادريان على تحسين الظروف المعيشية للفلاحين الصغار.

أن الإمبراطور هادريان سن تشريعات لصالح استغلال أي نوع من الأراضي الشاغرة أو المهجورة أو البور، فإن هذا القانون ينطبق على الأراضي غير المزروعة وتلك التي لم تزرع خلال السنوات العشر الماضية، وكذلك أي قطعة كانت داخل حدود الاقاليم المحتلة. وكما يشير نقش عين جمالة، فإن الإدارة الرومانية تأذن باستغلال جميع الأراضي، شريطة أن تكون خاضعة للقواعد التي وضعها قانون مانكيانا السابقة⁴¹. بحيث تمنح حيازتها لمن يرغب في استغلالها بشروط معينة ، كانقضاء فترات متفاوتة تستلزم دفع حصة من المحاصيل للسلطات الرومانية ، بعد كل حصاد⁴².

وأشد مما سبق تبيان لخصائص سياسة هادريان بعض الوثائق التي عثر عليها في أفريقية، والتي تشير إلى إدارة أراضي الأباطرة. فقد حاول الفلافيون، كما حاول تراجان، عند إعادة تنظيم المراعي سالتوس ⁴³ saltus، بعد مصادرات نيرون العظيمة، تم العثور على مستأجرين يوثق بهم لمدة طويلة تربطهم بالأرض روابط وثيقة من المصالح الاقتصادية.

أما إذا تركوا زراعتها مدة معينة، رجعت الأرض إلى مالكة ثانية، ولهذا فإن موظفي الامبراطورية المتعهدين أو الميسرين ⁴⁴ conductors. المسؤولين على ذلك كانوا شديدي الحرص على زراعة تلك الأراضي. وهؤلاء المتعهدون أو رؤساء الضيعات كان عليهم أيضا أن يقيموا على الضيعة، وبهذا يستقرون بها على الدوام.

وبينما حافظ هادريان على أحكام قانون مانكيانا Lex Manciana، فإنه ذهب إلى أبعد منه في قانون أو قانونين أصدرهما لتنظيم الأرض التي لم تزرع والأرض البور في ضياع الإمبراطور، في أفريقية كان يريد مستأجرون لهم صفة الدوام، ليستقروا على الأرض الإمبراطور، وكان يرغب في أن يدخل هؤلاء أنواع أكثر من الزراعة، وأن يغرسوا أشجار الزيتون والتين، وأن يصبحوا مزارعين حقا تربطهم روابط وثيقة باقطاعاتهم التي تحولت بفضل جهودهم إلى حدائق وبساتين من الزيتون. وعلي ذلك فهو يسمح لمن يقيمون على هذه الأراضي:

(1) حق واضعي اليد possessores وهو حق أشبه بحق الملكية الفردية ⁴⁵.

(2) بحق الزرع ius colendi ⁴⁶.

(3) بحق الانتفاع الشخصي ius proprius أيضا في الأراضي الخصيبة والحدائق.

(4) ولهم حق توريثها لورثتهم على شرط أن يقوم الورثة بزرعها.

ولا ريب أن الغرض الأول لهادريان كان خلق فئة من الملاك الأحرار على الضياع المملوكة للإمبراطور، وعلى هذا النحو تتحسن طرق الزراعة وتمهد السبل لتطور المدن في

أفريقية. وكان من الممكن أن يؤسس جماعة من واضعي اليد⁴⁷ possesses قرية في الضيعة. وكان من المحتمل أن تنمو هذه القرية، وأن تصبح في النهاية مركزا من مراكز الحياة الحضرية.

ساهم هادريان في مجالات العلوم القانونية والتشريع، و يعتبر البادئ في إصلاح العدالة بشكل عام. يمكن اعتبار هذا الموضوع تحت ثلاثة عناوين.

1 أعطى هادريان أوامر لتوحيد وإدانة المراسيم الزراعية .
2 قام بتشكيل مجلس الأمراء Consilium Principis 'واستخدمها في إصدار المحاضر.

3 أوضاع القواعد الخاصة بمسؤولية المتعهدين. من أجل تقدير هذه الجوانب الثلاثة لعمله⁴⁸.

بعض من بنود قانون هادريان :

المادة الأولى : تتضمن تشريعات متعلقة بالأجانب عن الفندس fundus او الملكيات العقارية الكبيرة :

1. البند الأول: يسمح للمقيمين خارج الفندس بامتلاك الأرض البور ليستصلحها.
 2. البند الثاني : على المستفيدين من الأرض أن يدفعوا أقساط الإنتاج إلى المسييرين او الوكلاء الاقتصاديين⁴⁹.
 3. البند الثالث : يقدر الوكيل الاقتصادي كميات الإنتاج الواجب تسليمها.
- المادة الثانية : وتخص الواجبات المفروضة على المزارعين :
4. البند الرابع : يقدم المستفيدون من استغلال أرض داخل العقار، الاقساط المفروضة عليهم إلى الوكيل الاقتصادي.
 5. البند الخامس : تسليم أقساط الإنتاج من جني التين.

6. البند السادس: دفع أقساط من إنتاج الأشجار المثمرة (الزيتون ، الكروم...، حسب نص قانون مانكيانا (Lex Manciana).

7. البند السابع : يفرض دفع الأقساط على التين بعد مرور 5 سنوات من الإنتاج⁵⁰.

8. البند الثامن : يتضمن شروط الإعفاء المؤقت من دفع الأقساط.

9. البند التاسع : يستفيد المزارع بنفس الامتياز بخصوص الزيتون، وأكثر من ذلك يسمح بغراسه خارج الأرض الزراعية، ويعفى من دفع الأقساط مدة 10 سنوات من أول إثمار وبعدها يدفع القسط وقدره ثلث الكمية المنتجة من الزيت.

10. البند العاشر : دفع أقساط عن زراعة الأعلاف.

11. البند الحادي عشر : دفع أقساط عن تربية الحيوانات نقدا⁵¹.

12. البند الرابع عشر : نزع الملكية في حال التخلي عن استغلال الأرض المستصلحة موسمين متتاليين.

المادة الثالثة : تتعلق بالحراسة والسخرة ع:

13. البند الخامس عشر : إلزام المزارعين العاملين داخل الفندس بالواجب المونيرا mounerarii⁵² وهي أعمال السخرة⁵³.

14. البند السادس عشر : إلزام الاجانب بتسجيل أنفسهم لدى المسيرين للقيام⁵⁴ بالحراسة الدورية مجاناً.

04/ عهد الامبراطور انطونيو بيوس 138-161م :

تميزت فترة حكمه بالهدوء و السلام ، سار فيها على خطى هادريان في تطبيق القوانين على سكان شمال افريقيا⁵⁵.

05/ لوسيرس فيروس 161م :

اشترك في الحكم مع اخوه بالتبني ماركوس اورليوس ، توفي في معركة ضد البارثيين في الدانوب⁵⁶ .

06/ ماركوس أورليوس 161-180 م :

لما اعتلى العرش بدأت فترة توتر أخرى في عهده، فأضحت خزينة الامبراطورية فارغة بسبب مصاريف الجيش والحروب، لكن ماركوس عارض فرض أي ضرائب جديدة، لكنه بعد غارات مفاجئة اضطر لجباية ضرائب مؤقتة، ثم بعد ذلك سار على نهج هادريان، وألغى ديون خزنة الإمبراطور (fiscus) وديون الخزنة العامة (aerarium)⁵⁷ .

07/ عهد الإمبراطور كومودوس 180-192م:

تميزت فترة حكمه بالتوتر، فلم يهتم كومودوس بالشؤون الزراعية في المقاطعات⁵⁸ .

08/ الامبراطور بيرتيناكس 193م:

ابليوس هيلفيوس برتيناكس، تولى العرش بعد اغتيال كومودوس سنة 193م، ثم قام الحرس البريتوري باغتياله بعد اقل من ثلاثة اشهر من توليه العرش، ليصبح أول إمبراطور خلال عام الأباطرة الاربعة المضطرب⁵⁹ . عزز قانوني مانكيانا و هادريان بمرسوم امبراطوري يعطي للمزارعين حق الاستقرار في الاراضي الشاغرة⁶⁰ .

خاتمة:

يتضح مما تقدم أن مكانة إفريقيا بالنسبة للاقتصاد الروماني قد نمت فقط اعتباراً من القرن الثاني للميلاد، وحتى نهاية الحكم الروماني لأفريقيا. تطورت سياسة استخدام الأراضي من مجرد زراعة القمح، في الأراضي الخصبة مع تجاهل الأراضي القاحلة ، إلى السعي لاستغلال هذه الأراضي في زراعة الزيتون والكروم وفقاً لحاجة السوق، والمستهلك الروماني.

لعب التشريع الزراعي دورًا هامًا في تنظيم الزراعة الإفريقية ونجح في توجيه الاقتصاد الأفريقي نحو مجالات متنوعة ، حيث تم تطوير الخريطة الزراعية من خلال استغلال الأراضي الأخرى ، وتوسع نحو الجنوب ، لعدم كفاية الساحل الأفريقي .

تمثل النصوص الأثرية التشريعية في إفريقيا ، دليلاً قيمًا على نجاح مثل هذه التشريعات الزراعية، وقدرة الإدارة على تنفيذها. كان للتشريعات الزراعية التأثير الأكبر على الاقتصاد الأفريقي ككل ، حيث دفع التوسع الزراعي عجلة الإنتاج العام نحو النمو الاقتصادي. لأن التشريع الزراعي يستهدف المصالح الرومانية فقط ، إلا أنه ترك تأثيره على مستوى بعيد المدى على تنمية ونمو الاقتصاد والثروة في إفريقيا ، وظهور المدن الكبرى .

ساهم التشريع الزراعي بشكل كبير في تحسين وضع الأفارقة ورفع المستوى الاجتماعي والمعيشي لهم. حيث أدت السياسة الزراعية والتشريعات المرتبطة بها إلى العديد من المزايا ، بخلق حياة جديدة بالاهتمام لمن يعيشون في إفريقيا .

يُعلمنا قانون هادريان بالرسوم التي كان على الفلاحين دفعها بالنسبة للمحاصيل المرورية والإعفاءات الخاصة التي حصل عليها أولئك الذين قاموا بزراعة الأراضي المستأجرة، نظرًا للظروف التربة الخاصة للأرض التي توجد فيها. ويقدم القانون بيانات جديدة ذات أهمية فردية لفهم التنظيم الإداري، والأداء الداخلي والتوقعات الاقتصادية التي حاول الأباطرة الرومان الحصول عليها من تلك الممتلكات الزراعية الشاسعة .

يهدف قانون هادريان إلى تعظيم إنتاجية وإنتاج الأراضي الإمبراطورية، وتوسيع إمكانية زراعة جميع الأراضي الموجودة في الإقليم، وهو جانب تم منحه جزئيًا من قبل وكلاء تراجان في نقوش هنشير- ميتيتش .

اعتمدت روما في بدايات الإمبراطورية على المناطق الزراعية الغنية في شمال إفريقيا للحصول على الغذاء، وسعت إلى استغلال هذه الموارد لإنتاج أكبر من المواد الغذائية مثل الحبوب وزيت الزيتون. من أجل تحقيق هذا الهدف، تدخلت السلطات الرومانية في

الاقتصاد الزراعي لشمال إفريقيا من خلال السيطرة المباشرة على مساحات واسعة النطاق من العقارات و الأراضي.

كان اعتماد روما على قدرات إنتاج الغذاء في شمال إفريقيا ، يعني أن سلطات الإمبراطورية كان عليها أن تضع سياسة اقتصادية، تعزز الاستثمار طويل المدى في الزراعة المكثفة. وبالتالي، بدلاً من تكليف مالكي العقارات من القطاع الخاص، الذين لا يمكن الاعتماد عليهم لأسباب اقتصادية للقيام باستثمارات كافية، قامت بتأجير عقاراتهم بدلاً من ذلك إلى صغار المزارعين في المستعمرات. مع فرض السلطات لمجموعة من المحاصيل التي قد يزرعها المستأجر، وقدموا حوافز لزراعة محاصيل أكثر كثافة، ثم فرضوا حصة من أي محاصيل أنتجها المزارع.

أثبت نظام التأجير لصغار المزارعين أنه مفيد لكل من المستعمر وسلطات الإمبراطورية، وفي المقابل أنتج المستعمر إمدادات حيوية كثيفة من الغذاء لروما. ومن أجل زيادة عدد المستوطنين في شمال إفريقيا ، تم تعزيز ذلك بالقوانين رسمية ، أولاً قانون مانكيانا ، ثم قانون هادريان، باستغلال جميع الأراضي التي يمكنهم استغلالها. وقد استخدمت عدة طرق لتشجيع المستوطنين على القيام بهذه الأعمال الجديدة؛ فمن ناحية:

أ/ منح المزارعين عدة سنوات من الإعفاء من دفع الضرائب إلى أن تبدأ المحاصيل الجديدة التي تمت زراعتها في هذه الأراضي تؤتي ثمارها.

ب/ ومن ناحية أخرى، تمنح لهم حقوق شبه الملكية، إذ تمنح الحق في الانتفاع الدائم بهذه الملكية، إلى جانب القدرة على توريثها في الميراث. حيث ظلت الأرض ملكاً للإمبراطور، ولكن المستوطنين كان لهم الحق في استخدام الأرض واستغلاله.

وتدل الآثار أن العمل بقانون مانكيانا استمر حتى القرن الخامس الميلادي، وهذا ما أثبتته العقود الوندالية (ألواح البيرتيني) التي تعود إلى نفس القرن. إن مجموعة القوانين سألفة

الذكر تبرز أن النظام الذي وضعته روما، والقوانين التي سنتها من أجل تنظيم العلاقة بين أصحاب الأراضي والمزارعين، وتحدد حقوق وواجبات كل طرف، لم تأت كما يدعيه البعض خدمة للأهالي، وتحسين مستواهم المعيشي، إنما لأغراض أخرى ليس لها علاقة بالمزارعين بصفة عامة، والأهالي بصفة خاصة، إنها خدمة لمصالح المسؤولين والمواطنين الرومان، ويمكن أن تلخص ذلك فيما يأتي:

- 1 - أن روما لم تترك للأهالي إلا الأراضي الأقل خصوبة.
- 2 . أن روما سمحت للأهالي باستصلاح الأراضي المهملة، بغرض توسيع الأراضي المستغلة.
- 3 - أن قصد روما من وراء هذه القوانين مضاعفة الإنتاج الزراعي، الذي تستفيد بجزء كبير منه بواسطة ضرائب متنوعة.
- 4- سمحت هذه القوانين لروما بضمان وجود مزارعين دائمين فوق الأراضي المستصلحة، حيث ربطت توريث الأرض بمواصلة استغلالها.
- 5- حققت روما من وراء تطبيق هذه القوانين، مداخل هامة، يفرضها ضرائب مرتفعة على المزارعين، قدرت بالثلث بالنسبة لبعض المزروعات مثل الزيت والخمر والحبوب، وهي نسبة مرتفعة جدا.
- 6- منعت روما في البداية الزراعات التي يمكن ان للفلاحين زراعتها في أشجار الزيتون والكروم فقط، وهذا لأهداف عدة منها، حاجة السوق الرومانية المتزايدة لهذه المواد، لكنها بدءا من عهد الإمبراطور هادريانوس وسعتها إلى الحبوب.
- 7- بعرض الاستجابة لحاجة المواطنين الرومان المتزايدة لهذه المادة الحيوية. عملت روما على كسب تأييد الأهالي باستغلالها لأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المزرية، وشجعتهم على استصلاح الأراضي البور والمهملة بغرض فلاحتها، بهدف انشغال الأهالي بالأرض، حتى يتخلوا عن الثورات التي ما فتوا يقومون بها.

8- فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية، تختلف السنوات وفقا لنوع المحصول الذي اختار المستوطنون زراعة.

أباطرة الرومان خلال فترة الدراسة⁶¹:

| الإمبراطور | فترة الحكم |
|----------------|------------|
| نيرفا | 96-97 م |
| تراجان | 97م 117 م |
| هادريان | 117-138م |
| أنطونيوس بيوس | 138-161م |
| ماركوس أورليوس | 161-180م |
| كومودوس | 176-180م |
| بيرتيناكس | 193م |

¹ خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2013، ص 75.

² Salma Mohammed Bakr Husawi, Agricultural legislation and its impact on Economic conditions in Africa during the Roman era 146 BC- 284 AD , journal of the General Union of Arab Archaeologists, vol 03, issue 03 ,2018, P 202.

³ عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص 83.

⁴ Salma Mohammed Bakr Husawi, Op.cit .P208.

⁵ Ibid.P209.

⁶ Ibid.P209.

⁷ Anthony Birley , Marcus aurelius a biography , the Taylor & Francis e Library, UK , 2001. P11.

⁸ عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع، مرجع سابق، ص 102.

⁹ شارل اندريه جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج 1، تر: محمد مزالي و البشير بن سلامة، ط 04، الدار التونسية للطبع، تونس، 1983، ص 208.

- ¹⁰ أحمد غانم حافظ أحمد، الامبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانحيار، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2019، ص59.
- ¹¹ عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع، المرجع السابق، ص 80.
- ¹² جيبار شارل بيكار، حضارة شمال افريقيا خلال الفترة الرومانية، تر: العربي العقون، دار المثقف للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2020، ص61.
- ¹³ محمد الحبيب بشاري، روما و زراعة المقاطعات الافريقية بين 146 ق.م/ 285م، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 210.
- ¹⁴ Julian Bennett, Trajan optimus princeps a Life and Times. by Routledge, Uk, 1997. p175.
- ¹⁵ Julian Bennett ,ibid , P21.
- ¹⁶ احمد غانم حافظ، المرجع السابق، ص60.
- ¹⁷ شنييتي محمد البشر، التغيرات الاقتصادية الاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني و دورها في احداث القرن الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص 74.
- ¹⁸ شارل اندريه جوليان، المرجع السابق، ص208.
- ¹⁹ شارل اندريه جوليان، نفسه، ص218.
- ²⁰ Julian Bennett , op.cit, p120.
- ²¹ هنريات كامبس فابري، الزيتون و الزيت في افريقيا الشمالية خلال الفترة الرومانية، تر: العربي العقون، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص51.
- ²² العربي عقون، الكنفدرالية السرتية، منشورات نوميديا، الجزائر، 2019، ص313.
- ²³ هنريات كامبس فابري، المرجع السابق، ص 52.
- ²⁴ رستوفنزوف م، تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعي و الاقتصادي، ج01، تر: زكي علي و محمد سليم سالم، مكتبة النهضة، مصر، ص 435.
- ²⁵ Adolf Schulten ,lex mancia, eine afrikanische Domänenordnung, Weidmannsche Buchhandlung, Berlin ,1897، P25.
- ²⁶ Dennis Kehoe, Agriculture in Roman North Africa, ed. by David Hollander and Timothy Howe, A Companion to Ancient Agriculture, 01 edn ,USA: John Wiley & Sons, 2020. P509.
- ²⁷ Adolf Schulten ,op.cit , p26.
- ²⁸ محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص218.
- ²⁹ شارل اندريه جوليان، المرجع السابق، ص222.
- ³⁰ Adolf Schulten , op.cit, P29.
- ³¹ جيبار شارل بيكار، المرجع السابق، ص64.

³² Dennis Kehoe op. cit, P 509.

³³ شارل اندريه جوليان، المرجع السابق، ص 222.

³⁴ محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 218.

³⁵ هنريات كامبس فابرر، المرجع السابق، ص 52.

³⁶ أحمد غانم حافظ، المرجع السابق، ص 61.

³⁷ هنريات كامبس فابرر، المرجع السابق، ص 52.

³⁸ Dennis Kehoe, Op.cit , P 505.

³⁹ Gustavo sanz palomera , Nuevos fundamentos sobre la lex Hadriana: la inscripción de Lella Drebbliā, Gerión , 2007 ,P 374.

⁴⁰ عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع، المرجع السابق، ص 83.

⁴¹ Gustavo sanz palomera, op.cit , P 374.

⁴² Mazon Paul. Dion de Pruse et la politique agraire de Trajan. In: Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, 87^e année, N. 1, 1943. pp. 87.

⁴³ شارل اندريه جوليان، المرجع السابق، ص 223.

⁴⁴ جيلبار شارل بيكار، المرجع السابق، ص 64.

⁴⁵ Giuseppe Dari-Mattiacci, Dennis P. Kehoe , Roman Law and Economics, Institutions and Organizations, oxford university press, Volume 1, UK , 2020 ,p35.

⁴⁶ هنريات كامبس فابرر، المرجع السابق، ص 52.

⁴⁷ هنريات كامبس فابرر، المرجع نفسه، ص 54.

⁴⁸ Fritz Pringsheim, The Legal Policy and Reforms of Hadrian, The Journal of Roman Studies, Vol. 24 1934 , P 144.

⁴⁹ محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 218.

⁵⁰ عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع، المرجع السابق، ص 84.

⁵¹ محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 219.

⁵² فرض المشرع الروماني على جمهور الفلاحين من المزارعين والأجراء وباقي العمال القيام بأعمال مجانية المونييرا لصالح المالك أو وكيله المجاني يومين خلال الحرث ويومين خلال الحصاد ويومين في تنقية الزرع. انظر: عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع،

المرجع السابق، ص 85. و جيلبار شارل بيكار، المرجع السابق، ص 64.

⁵³ شنتي محمد البشير، المرجع السابق، ص 80.

⁵⁴ محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 220.

⁵⁵ أحمد غانم حافظ أحمد، المرجع السابق، ص 63.

⁵⁶ أحمد غانم حافظ أحمد، نفسه، ص 64.

⁵⁷ Anthony Birley, op.cit ,p116.

⁵⁸ أحمد غانم حافظ أحمد، المرجع السابق ، ص 65.

⁵⁹ أحمد غانم حافظ أحمد، نفسه ، ص 66.

⁶⁰ جيلبار شارل بيكار، المرجع السابق، ص 67.

⁶¹ العربي العقون ، الكنفدرالية ، مرجع سابق، ص 396-397.